يتضمن تنفيذ ٣٥ مشروعا استراتيجيا خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م

خبراء اقتصاد يطالبون بسرعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي المتكامل لوقف تراجع التنمية

■ ،،كتب/أحمد حسن

طالب خبراء الاقتصاد ورجال أعمال الحكومة بسرعة تنفيذ التزاماتها بشأن البرنامج المتكامل والذي يضم ٣٥ مشروعا استراتيجيا ضمن الأولويات العشر خلال العامين الحالي والقادم بهدف انعاش الاقتصاد الوطني ومضاعفة معدلات الاستثمارات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من اجل توفير الوظائف الكافية والحد من البطالة لدى الشباب وتعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل كأولوية قصوى لجهود الحكومة في استجابة منه لتلك التحديات.

وقال الخبراء: إن أي تساهل او تقاعس من الحكومة الحالية أو المقبلة بشأن تنفيذ هذا البرنامج سيسبب تدهورا للاقتصاد الوطني وسيقود إلى تراجع في النمو الاقتصادي قد يفوق ٥٪ وهو ما يمكن أن يتسبب في تأخير التنمية في اليمن ١٠ أعوام.

وتندرج هذه المشاريع في إطار الإدارة المستدامة لموارد المياه وتوليد ونقل الكهرباء وزيادة الدخل بتحسين استغلال موارد النفط والغاز وتطوير القطاعات الواعدة في مدينة عدن في جوانب التجارة، والسياحة والتصنيع، إضافة إلى زيادة أعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكانت حكومة الدكتور مجور قد أقرت تنفيذ برنامج اقتصادي متكامل اطلق عليه الأولويات العشر أواخر العام ٢٠١٠م لكنها عجزت في خضم الاحتجاجات الشعبية والأزمة السياسية عن المضي قدما في التنفيذ.

ويعول مجتمع المانحين الكثير على تنفيذ هذا البرنامج خصوصا بعد أن انزلق الاقتصاد اليمني وبات شبه مشلول تماما عن استئناف نشاطه المعتاد.

وتتضمن المشاريع المقترح تنفيذها ضمن برنامج الخطة الاقتصادية لعدن تأسيس مجلس السياحة في عدن وزيادة حركة الوافدين إلى مطارها الدولي وتوسعة رصيف الحاويات، إضافة إلى تنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة بعدن وبناء رصيف جديد للبضائع السائبة وبناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة وتنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية وتجديد خدمات ميناء عدن.

ويتوقع أن توفر هذه المشاريع ما بين ٢٠ و٣٠ ألف فرصة عمل في العامين القادمين، وحوالي ١٤٠–٢٠٠ ألف فرصة حتى عام ٢٠٢٠م وناتج محلي إجمالي يتراوح ما بين مليار إلى مليار ونصف المليار دولار.

ويحسب الدراسة التي أعدتها شركة (ماكنزي) الاستشارية العالمية للأولويات العشر بعد مراجعتها مع الوزارات والجهات المختصة فإن زيادة إعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي سيتم من خلال تدريب ٨٠–١٢٠ ألف عامل يمني وإرسالهم للعمل في هذه الدول خلال عامي المشروع ثم توسعة المشروع ليشمل ٢–٤ ملايين عامل بحلول عام ٢٠٢٠م.واقترحت تأسيس مجلس أعلى للعمالة الوطنية، وتأسيس جهة وسيطة للتوفيق بين العمال والوظائف وإعداد عروض العمل.

وهدفت الدراسة في مجال توليد ونقل الكهرباء إلى زيادة الطاقة المركبة من ١ جيجاوات إلى ٣,٧ جيجاوات والتحول إلى استخدام الفحم والغاز في توليد الطاقة، وتتضمن المشاريع المقترح تنفيذها إنشاء محطتي حضرموت ومأرب العاملة بالغاز ومحطتي عدن والحديدة العاملتين بالفحم، وإنشاء خط الأنابيب بين مأرب ومعبر وإنشاء محطة مأرب ٢ ومحطة المخا العاملة بالرياح ووضع إطار العمل التنظيمي لمنتج الطاقة المستقل وإجراء الدراسات حول توفر الغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بالإدارة المستدامة لموارد المياه اقترحت الدراسة تنفيذ مشروع إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في صنعاء ومشروع تجريبي لشراء المياه من المزارعين، إضافة إلى الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للمياه وخطة عمل للطوارئ في محافظة تعز.

وأكدت على الأولوية الخاصة بتحسين استغلال موارد النفط والغاز بتسريع عمليات استكشاف النفط والغاز وضمان تحقيق أقصى الفوائد من هذه الموارد للحكومة.

ووضعت الشركة الاستشارية العالمية خارطة طريق واحدة للأولويات العشر وآليات لتنفيذ المشاريع المقترحة بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام في اليمن.

واقترحت لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة تأسيس صندوق جديد للتنمية متعدد الأطراف من أجل تسريع وتنسيق عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساعدة الوزارات في تصميم وسائل الشراكة ودعمها في هيكلة الاتفاقيات وإجراء المفاوضات في الشراكات ذات الأولوية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، ودعم المستثمرين في الحصول على الأموال، مبينة أن مصادر تمويل هذا الصندوق ستكون من الجهات المانحة والمستثمرين وبنوك التنمية.

وأشاد المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات بما تضمنته نتائج الدراسة التي عرضتها الشركة الاستشارية العالمية من تشخيص دقيق وخطوات عملية لتنفيذ الأولويات العشر، بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في اليمن.

يجب تأهيلها وتدريبها

الثروة البشرية ... قوة اليمن الاقتصادية

تنظر مراكز البحوث الإستراتيجية في الغرب إلى أن مكامن القوة في اليمن حديثا تكمن في ثلاثة أشياء الأول الموقع الجغرافي والثاني الموارد المعدنية والثالث وهو الأهم الثروة البشرية.

وبحسب التقييم الترتيبي للأهم فالأهم فإن الثروة البشرية لليمن تعد الأكثر أهمية في عالمنا الاقتصادي الحالي وتعتبر محط الأنظار من الناحية الاقتصادية كلها فهي أساس التقدم والنمو والرفاهية إن تم إعدادها وفقا لنموذج الاستغلال الأمثل للتنمية البشرية .

تحقيق /أحمد الطيار

أهمية

وحسب معهد الدراسات الإستراتيجية في جامعة مساسوتا الأمريكية فإن اليمن يمتلك ثروة بشرية كبيرة في منطقة الجزيرة والخليج تبلغ نحو ٢٤ مليون نسمة أكثر من ٦٠٪ منهم في سن الشباب أي ما بين ٢٠ و٤٠ عاما ولذا فإن نحو ١٤مليون نسمة قادرون على العمل والإنتاج بالمعنى الاقتصادي وهذا في حد ذاته قوة اقتصادية بحاجة للاستغلال الأمثل اقتصاديا.

الاستغلال

وأولى المشاكل التي تعيق الاستغلال الأمثل للكادر البشري في اليمن هي الأمية فالأمية تؤدي إلى صعوبة حصول أعمال مناسبة للناس وهذا شيء معروف اقتصاديا بلا منازع

وحسب تقرير للبنك الدولي فإن تدني معدلات الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله يعد مشكلة تعيق تطوير الكادر البشري حيث لم يتجاوز معدل الالتحاق ٦٥,١ ٪ في التعليم الأساسي منهم ٤٣,٩ ٪ للإناث، و٢٥ ٪ في التعليم الثانوي عام ٢٠٠٧م. أي أن هنالك أكثر من ٣ ملايين طفل خارج نظام التعليم. الأمر الذي يؤدي إلى تدني إنتاجية العمل وانخفاض مستويات الدخل ومن ثم اتساع مشكلة البطالة وإضعاف حالة الاستقرار في البلد.

ويقول التقرير: إن الأمية في اليمن اتسعت إلى ٤٥,٣ ٪ من السكان البالغين، حيث لايزال هناك أكثر من ٦ ملايين شخص تزيد اعمارهم عن ١٥ عاماً لا يستطيعون القراءة والكتابة.

وارتفاع الفجوات التعليمية بين الذكور والإناث والتي تعد من أعلى معدلات التفاوت على مستوى العالم ٤٠,٥٪ و٥٠,١٪ (نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي)على التوالي.

كما يسهم ضعف نوعية التعليم وجودة مخرجاته، حيث تصل الكفاءة الطلابية إلى أكثر من ١٠٠ طالب في الفصل في معظم المناطق الحضرية. وقد انعكست تلك الأوضاع في جعل اليمن ضمن مجموعة الأربعين دولة الأقل مستوى تنمية بشرية عالمياً وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م.

الحلول

ويقول الخبراء الاقتصاديون إن للكوادر البشرية أهمية كبرى في تقدم أوطانها وتعزيز نموه الاقتصادي وهذه ينطبق على اليمن إن تم استغلال هذه الثروة الهائلة من البشر فوفقا لمؤشرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي بلغ معدل البطالة السافرة حوالي ١٦,٣ ٪. ويتركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥–٢٤) سنة والبالغة نسبة ٢,٩٪ وفي الفئة العمرية ٢٥–٥٩ سنة مثلت نسبة البطالة ٤٤,٤ ٪ ويعد نسبة ٢٥٪ من العاطلين من ذوي مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق. وفي ظل تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل (٢٠٠ ألف نسمة سنوياً)، فإنه يتوقع تزايد معدلات البطالة لهاتين الفئتين في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور.

ويرى الدكتور سيف مهيوب العسلي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن أولى مهام استغلال الكادر البشري تتمثل في توفير بيئة استثمارية جادة تتاح فيها الفرص للاستثمارات المحلية والدولية للاستثمار في اليمن في كافة المجالات ومن هنا فإن تدفق رأس المال الدولي لليمن سيخلق مجالا واسعا لتوفير فرص عمل للشباب، ويضيف: ومن خلال تحسين بيئة الاستثمار ستتواجد في اليمن جامعات وأكاديميات ومعاهد فنية وتقنية تعنى بتدريب الكادر البشري وسيكون لدى اليمن في غضون بضع سنين طاقة بشرية مؤهلة بكثافة كبيرة مما سيجعلها تنخرط في سوق العمل بسهولة.

ويعتبر الدكتور العسلي أن المشكلة تكمن في عدم إيلاء الكادر البشري أهمية اقتصادية حيث يعتبر الرأس البشري قوة كامنة للإنتاج ومن خلال هذه الرؤية يجب أن تنطلق استراتيجيات اليمن للتشغيل والتدريب والتأهيل .

رؤية دولية

يصف الدكتور ياسين الشيباني أستاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء والخبير الدولي في مجال فتح الأسواق الدولية: إن وضعنا في اليمن أشبه برجل مسن يمتلك ثروة واسعة من الأراضي وأدى ضعفه لتشتت جهوده وضياعها في استغلال تلك الأرض الخصبة فلم يعد يجني منها سوى الخسارة حيث ينفق عليها مما يجني ،فاليمن يمتلك أكثر من ١٥ مليون كادر بشري من الرجال والنساء منهم من يحمل شهادات عالية واغلبهم شهادات جامعية.

ويضيف :ينظر الغرب لليمن بأنه يمتلك ثروة بشرية كبيرة وهي في حد ذاتها ثروة تحتاج للاستغلال، فاستغلالها هو الحل لمشاكل اليمن ولكن كيف ؟

وتابع الدكتور ياسين قائلاً: إن الكادر البشري لدى الغرب هو ثروة أكثر أهمية مئات المرات من النفط فبرميل النفط الذي تصل قيمته إلى ١٠٠دولار ينضب بسرعة ولو كانت إنتاجيته لمدة مئات السنين بينما الكادر البشري يساوي مئات الملايين لانه ينتج ويعمل طول فترة حياته التي تمتد عمليا ٥٠ عاما ولذا فإن الغرب ينظر إلى كوادرنا البشرية على أنها ثروة المستقبل فهم يلجأون إلى استقطابها للعمل لديهم ويمنحونها راتبا يصل إلى ٦٠٠٠ دولار شهريا مما يجعل الكوادر البشرية تسارع في الهجرة إليهم في حين يجنون من وراء عملهم وإبداعاتهم مليارات الدولارات.

ويؤكد الدكتور الشيباني أن الغرب ينظر بتمعن إلى اليمن من ناحيتين أولاهما ثروته البشرية وثانيهما أسواقه وثرواته الكامنة في أرضه فمن ناحية الثروة البشرية اليمن يمتلك أكثر من ١٦ مليون نسمة من الكادر القادر على العمل والإنتاج وبقليل من الخبرة ستتحول هذه القوة إلى منتج فاعل في غضون سنوات ان توفرت لها فرص في مجال الزراعة والتجارة والتعدين والصناعات الصغيرة والبناء والصيد البحري.

أما الثروة المعدنية فالشركات الدولية ترغب باستغلالها ولكن طرق النظرة لأسواقنا وثرواتنا تختلف عن نظرتنا نحن في اليمن فهم ربما يمنحوننا ٢٠٪ منها فقط وعند تحسن قدراتنا على التفاوض يمكن ان تصل النسبة إلى ٤٠٪ في أحسن حال عندما نمتلك خبراء عارفين للتفاوض.

المعرفة

وهناك مرحلة اقتصادية واجتماعية في تاريخ البشرية تجعل المعرفة موردا تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه، وتقتضي بالضرورة إعادة صياغة المجتمعات والسياسات للتكيف مع هذه المرحلة ، فكما غيرت الزراعة في المجتمعات والدول والحضارات بانتقال البشرية من الصيد والرعي، وكما غيرت الصناعة في موازين القوى والعلاقات الدولية الإستراتيجية والاقتصادية فإن المعرفة تغير معظم إن لم يكن جميع المنظومات الاقتصادية والتنموية والسياسية والإستراتيجية .

فدور الدول والحكومات يتعرض لتغيير كبير، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والتشريعات، وقواعد تنظيم الحياة العامة والعلاقات الاقتصادية بين الدول، ويقترب العالم من مرحلة من التداخل والاعتماد المتبادل، والمشاركة في كثير من أدوات المعرفة والاتصال التي جعلت كثيرا من أدوات المعرفة والسيادة والإدارة معرضا للزوال أو التغير.

الاستثمار في التنمية البشرية

ويوجه الخبراء نصائحهم للحكومة بالإسراع في الاستثمار في تنمية الموارد البشرية حيث انه أمر هام وضروري، لما للموارد البشرية من أهمية قصوى؛ فهي الثروة الحقيقية والرئيسية للأمم، والأمم المتقدمة أيقنت تلك الحقيقة؛ فأحسنت التخطيط الاستراتيجي، ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الثروة البشرية على مدى عقود من الزمن، ونجحت فيما خططت ونفذت، وها هي اليابان خير شاهد على نجاح الاستثمار، وها هي الصين – صاحبة المليار ونصف المليار نسمة – تخطو بخطى ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم، من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة، التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الأمم، ولم تجعل منها عبئاً ثقيلاً أو شماعة تلقي عليها فشلها كما تفعل كثير من حكومات العالم الثالث أو العالم النامي – كما يسمونه.

توجهات

ويواجه الاقتصاد اليمني إشكالية محدودية القدرات التمويلية بسبب تراجع المدخرات المحلية ومحدودية الموارد الخارجية، وبالتالي محدودية القدرات التمويلية للاقتصاد. ولضمان معالجة تلك الإشكاليات تقوم توجهات السياسات التنموية في المرحلة القادمة على تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات وأولويات الحكومة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتطوير شراكة تنموية مع المانحين لحشد الموارد الخارجية والمساعدة على استيعابها .

القوة الإنتاجية الصاعدة

ويتسم عصرنا الحالي بانه عصر المعرفة والمعلوماتية وهي مجالات تقوم في الأساس على الكادر البشري المبدع ١٠٠٪ ومستوى تدخل العوامل الأخرى فيها كالمال والتقدم الصناعي محدود جدا ،ويعرف عصرنا في نظر الخبراء بانه عصر المعلومات وتكنولوجياتها التي يخترعها الإنسان فقد شهدت البشرية في العقود الأخيرة تحولا كبيرا وعميقا في مسارها لا يقل في تأثيره ونتائجه عن مرحلتي الزراعة ثم الصناعة ، وهو ما اصطلح على تسميته بالمعلوماتية والمعرفة ، والتي جعلت المعرفة أساس الموارد والقوة والتقدم ، كما كانت الزراعة في مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وكما كانت الصناعة في المرحلة اللاحقة ،فعلى سبيل المثال كان معظم القوى العاملة تعمل في مجال الزراعة ، ثم بدأت تتركز في مجال الصناعة ، ولكن في العقود الأخيرة تركزت في المعلوماتية والمعرفة ، وكما كانت المجتمعات والدول والاقتصاديات توصف بأنها زراعية ثم صناعية، فإنها اليوم توصف بمجتمعات واقتصاديات المعرفة .

كلمة أخيرة

ويؤكد الخبراء أن الدول التي لا تستطيع – أو تعجز عن – تنمية مواردها البشرية لا يمكن أن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة، مهما ابتكرت من وسائل، وإنما يمكن أن تحقق غاياتها وأهدافها عن طريق تضافر جميع عناصر الإنتاج: (الأرض، والعمل، ورأس المال، والإدارة). ونلاحظ أن العنصر البشري بما حباه الله – سبحانه – من عقل وطاقات وجهد بشري يمثل عنصرين من عناصر الإنتاج، وهذا التضافر يؤدي بلا ريب إلى التطور والتقدم المنشود، واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة الاستغلال الأمثل، وفتح الأسواق، والقيام بعمليات التبادل التجاري، فهناك دول تمتلك موارد بسيطة، ومع ذلك فهي دول متطورة، مثل اليابان والهند وتايلاند واندونيسيا وماليزيا وتركيا.

ارتفاع الودائع لدى المصارف التجارية والإسلامية إلى ١٣٢١ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

ارتفعت الودائع لدى المصارف التجارية والإسلامية في يونيو٢٠١١م إلى ١٣٢١ مليار ريال مقابل ١٣١٤,٤ مليار ريال في شهر مايو٢٠١١م .

وأظهرت بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن الودائع لدى المصارف زادت بنحو ٦,٦ مليار ريال في يونيو٢٠١١م وبنسبة ارتفاع تقدر بـ ٠,٥ ٪.

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢ ٪ من جانب الخصوم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩م، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦ ٪ .

وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت إلى ١٧,٣ ٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩ ، ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩ بمقدار ١١٠ مليارات ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال مقابل ١٨١,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م .

تفريغ ٦١ ألف طن من المواد المتنوعة بميناء الحديدة

■ ،،الحديدة / سبأ

استقبل ميناء الحديدة خلال اليومين الماضيين سبع سفن تجارية تحمل على متنها ٦١ ألفاً و٤٣٠ طناً من الحديد والأرز والذرة والمشتقات النفطية إضافة إلى عدد من الحاويات .

وذكر تقرير صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه، أن السفينة هاريسا أفرغت ٨ آلاف و٩٩١ طناً من الحديد والسفينة كاتينا أفرغت ١٦ ألفاً و١٥٦ طناً من الأرز فيما أفرغت السفينة كوتا اكبر ٣٠٧ حاويات تحوي بضائع متنوعة .

وأشار إلى أن السفينة ايمانت حملت ٢٧ ألفاً و٣٠٠ طن من الذرة وحملت السفينة جامبوا اكسبريس ٢٧ سيارة و٢٧ طرداً فيما حملت السفينة اسطنبول١ ألفين و٩٢٩ طناً من الديزل والسفينة جراسي 12 /A ألفاً و٦٢ طناً من البترول .

تدشين صرف مستحقات الحالات الجديدة للرعاية الاجتماعية في عدد من المحافظات

■ ،،سبأ/ متابعات

دشن أمس بالعديد من المحافظات صرف مستحقات الحالات الجديدة لصندوق الرعاية الاجتماعية في خطوة تعكس مصداقية القيادة السياسية والحكومة لتحسين معيشة الفقراء والمحتاجين.

ففي محافظة حجة دشن محافظ حجة فريد أحمد مجور أمس صرف مستحقات الحالات الجديدة لصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة وعددها ٤٨ ألفاً و٨٥٩ حالة بمبلغ ٣٧١ مليون ريال موزعة بين مختلف المديريات .

وفي التدشين أكد المحافظ مجور أن صرف مستحقات الأسر الفقيرة والمحتاجة من صندوق الرعاية الاجتماعية يأتي في إطار مصداقية القيادة السياسية والحكومة بتحسين معيشة الفقراء والمحتاجين .. مشيراً إلى ضرورة أن تسعى الأسر الفقيرة للارتقاء بمستوى دخلها والاستفادة من الإعانات التي يقدمها الصندوق لهم لتحسين دخلهم .

ودعا محافظ حجة اللجان الميدانية التي تقوم بعملية الصرف إلى إرساء دعائم الثقة بين المواطنين وقيادة المحافظة من جهة وبين المحافظة والجهات المانحة من جهة أخرى عبر أدائهم الجيد والالتزام بالقواعد والضوابط المحددة في جدول أعمالهم.

ووجه المجالس المحلية بالمديريات إلى التعاون مع تلك اللجان لإنجاح مهامها وفقاً للجدول الزمني المحدد لها.

من جهته استعرض المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة محمد القنازي البرنامج الميداني للجان وآلية صرف مستحقات الحالات الجديدة المعتمدة .. مشيراً إلى أن لجان الصرف الميدانية المثلة بصندوق الرعاية والبريد والمالية والمجلس المحلي بالمحافظة والجهاز المركزي للرقابة ستعمل على مدى عشرين يوماً على إيصال المستحقات المالية إلى المستفيدين.

وفي سيئون دشن أمس صرف إعانات المستحقين من صندوق الرعاية الاجتماعية بوادي حضرموت لعدد ألفين و٨١٥ حالة جديدة بمبلغ فصلي يقدر بـ ١٥ مليوناً و٥٨٠ ألفاً.

وفي التدشين أهاب وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير بالعاملين بمكتب الصندوق بسيئون واللجان المشكلة لعملية الصرف من المجلس المحلي ومكاتب المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصندوق الرعاية الاجتماعية بالعمل على إيصال المستحقات المالية إلى المستفيدين في أسرع وقت ممكن .. مؤكدا ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة وصرف المستحقات لإعانتها في توفير لقمة العيش .

حضر التدشين مدير عام مديرية سيئون سالم بسلم بن شرمان، ومدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بوادي وصحراء حضرموت عباس عبدالرحمن باعباد.

وفي عدن عقد بصندوق الرعاية الاجتماعية اجتماع للجان الميدانية لصرف الإعانات المالية للحالات الجديدة والمعتمدة للعام الجاري وعددها سبعة آلاف ١٩٥ حالة بمبلغ ٣٥ مليون ريال لشهري فبراير ومارس.

وأوضح المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بعدن مهدي صالح باطويل ان الاجتماع تضمن تدشينا للدورة التدريبية الخاصة بإعمال الصرف الميداني للحالات الجديدة التي تم مسحها في عام ٢٠٠٨م المقرر أن يبدأ بمديريات عدن غداً الثلاثاء.

كما دشن أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة حسن أحمد هيج ومعه مدير عام مديرية الميناء عبدالمنعم الرفاعي في مديريتي الميناء والحالي أمس صرف إعانات المستحقين من صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة الحديدة لعدد ٣٠ ألفاً و١٢٥ حالة جديدة بمبلغ يقدر بـ" ١٩٩ مليوناً " .

واستمع الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة الحديدة إلى شرح من مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة محمد عبدالمجيد الدهيلي عن آلية تنفيذ عملية صرف المستحقات عبر مكاتب البريد وبنك الأمل للتمويل الصغير والأصغر .

حضر التدشين رئيس لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس المحلي بالمحافظة أحمد شعبين ومدير بنك الأمل بالحديدة ياسر بجاش الشميري.

كما أقر مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة عمران أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي صالح زمام المخلوس آلية صرف مستحقات ٣٨ألف حالة ضمان جديدة بمبلغ ٢٥٧ مليوناً و٤٠٠ ألف ريال.

وشدد الاجتماع على اللجان المكلفة بعملية الصرف من مكتب الرعاية والمالية وجهاز الرقابة والمحاسبة والمجالس المحلية البدء بعملية الصرف خلال اليومين القادمين.. وكذا الإشراف ومراجعة عملية الصرف لضمان وصولها إلى مستحقيها.

وكانت دورة تدريبية قد اختتمت أمس للجان المكلفة بعملية الصرف من مختلف مديريات المحافظة للإطلاع على الآلية المتبعة لصرف حالات الضمان الاجتماعي الجديدة.

وحث المخلوس اللجان على الاهتمام بهذه الشريحة وصرف المستحقات يدا بيد وبما يؤمن وصولها إلى مستحقيها الفعليين في أسرع وقت ممكن .. ووجه المجالس المحلية في مديريات المحافظة بالتعاون مع لجان الصرف لتمكينها من أداء مهامها بصورة جيدة وخلال الفترة الزمنية المحددة.